### تعيين موظفين جدد لا يدخل ضمن اختصاصاتها

# الصبيح: لجنة إدارة اتحاد المزارعين تخالف القانون وتدمر مكتسباتنا

دعا رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح المزارعين للتجمع امام مكتب وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي في العاشرة من صباح اليوم الاربعاء لرفع مذكرة بشأن المخالفات التي ترتكبها اللجنة التي شكلتها الوزارة لإدارة الاتحاد دون أي سند قانوني

وقال الصبيح خلال اللقاء الذي عقده مساء أمس الاول بحضور حشد من المزارعين في مقر الاتحاد بالشويخ ان لديهم ثقة في القضاء الكويتي وانه سوف ينصف المزارعين بعد معاناة طويلة لسنوات مشيرا إلى وجود العديد من القضايا المستعجلة مرفوعة أمام القضاء المستعجل منها دعوى قضائية بشأن الجمعية العمومية التي قيل أنها عقدت وهي لم تعقد بل تجمع ما يقارب ال 10 مزارعين تسع منهم أعضاء مجلس الانبعي تم تنظيمها عصر يوم الخميس خارج مبنى الاتحاد وتم ابلاغ مخفر الشويخ الذي أرسل دورية شرطة وتم تفريقهم خاصة وان النظام الأساسي للاتحاد والقانون المعمول به لا يسمح في الوكالة لعقد الجمعية العمومية بل يطلب الحضور الشخصي لكن المجموعة قدمت توافيع ثمانين شخصا حضروا الجمعية العمومية وهذا الكلام أثبتناه من خلال الصور

وهذا تزوير واضح للحقائق فكيف تقبل وزارة الشؤون بهذا التلاعب وقام مجلس الادارة برفع قضايا مستعجلة منظورة حاليا أمام القضاء الكويتي النزيه إلى جانب رفع دعوى مستعجلة بشأن الشهادة المتوحش للجنة من قبل وزارة الشؤون ودعوى مستعجلة على إعلان الدعوة للانتخابات

وتمنى الصبيح من عدد كبير من المزارعين الحضور صباح اليوم بمشاركة عدد من نواب الامة الحريصين على القطاع الزراعي لرفع مذكرة في كل المخالفات إلى وزيرة الشؤون لمعالجة القضايا حفاظا على حقوق المزارعين ومصالحهم بالأخص بعد ان قامت اللجنة بواسطة الخلع والكسر في أبواب الاتحاد في الاستيلاء على شهادة لبيت التمويل بقيمة 900 ألف دينار وهذه أموال المزارعين ويجب الحفاظ عليها

واكد الصبيح ان مجلس الادارة ذهب إلى اللجنة أكثر من مرة للتوصل إلى حل وسط يرضي الجميع ويحافظ على حقوق ومصالح المزارعين إلا أنها لم ترد بل كان الجواب خلع الأبواب والدخول إلى الاتحاد ثلاث مرات في اسبوعين وكأننا في دولة بوليسية لا يحترم بها القانون بل ما نراه كأننا في غابة فكيف تقوم اللجنة بكسر الأبواب والاستيلاء على الأوراق وتتعدى ذلك في تعيين موظفين جدد وتفنيش موظفين من الخدمة وإبرام عقد مع محامي وهذه كلها مخالفة للنظام الأساسي والقوانين المعمول بها وان شهادة الشؤون واضحة تعتبر هذه لجنة تصريف العاجل من الأمور وبالتالي لا يحق لها إقالة او تعيين موظفين او إبرام عقود او التصرف في الأموال إلا الضروري منها خاصة واننا علمنا أن اللجنة أصدرت دفتر شيكات من البنك التجاري فكيف تسمح وزارة الشؤون بتلك التجاوزات عندما أصدرت شهادة للجنة قوام جمعيتها العمومية عشرة مزارعين بتشكيل لجنة من خمسة أشخاص ثلاثة منهم لا تنطبق عليهم شروط العضوية في الجمعية العمومية لعدم تجديدهم الاشتراكات السنوية كما أن ثلاثة من أعضاء اللجنة لم يحضروا الاجتماع المزعوم هم علي المهنا ومبارك الساير وهادي الوطري وهذه مخالفة صريحة للنظام الاساسي وقدموا كتاب لوزارة الشؤون ومع الاسف بعد سبعين يوما حصلوا بطرقهم على كتاب بأسماء اللجنة التي تكون مهمتها الدعوة لاجراء الانتخابات خلال شهرين ولكن مع الاسف حاولنا ايجاد حل وسط لكنهم استخدموا العنف والتكسير فكانت المرة الاولى كسر باب مكتب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس وغرفة الاجتماعات واستولوا على شهادات رسمية بودائع مالية وقاموا بتغير الاقفال وبدورنا أغلقنا الاتحاد من الخارج للحفاظ على ملفات الاعضاء والمبالغ المالية في مقر الاتحاد خشية من التلاعب في ملفات أعضاء الجمعية العمومية وقاموا بعد عملية الكسر الاولى بكسر الباب الرئيسي للاتحاد مرة أخرى بوجود عسكري من وزارة الداخلية الذي رفض كسر الباب لكنهم لم يردوا عليه وكسروا الباب مرة ثانية وعندما أتينا الى الاتحاد غيرنا القفال ولكنهم لم يسكتوا بل أتوا بحداد وأمروه بكسر الباب الرئيسي صباح الأحد غير مكترثين ولم يردوا على أحد بحجة أن الشؤون منحتهم الكتاب الرسمي وتم ابلاغ وزارة الداخلية وتمت الاستجابة السريعة وقامت باستدعائهم للمخفر وتم اثبات حالة الكسر والتعدي الصارخ على المبنى وتكسيره وتم رفع عدد من الدعاوي المستعجلة منها على جمعيتهم العمومية المزورة وكذلك على شهادة الشؤون وعلى اعلان الدعوة للانتخابات في اعلان مبهم وغامض ومخطط عدم ترشح أحد سوى أعضاء اللجنة للحصول على التزكية وهذا حق المزارعين عليهم وقفة صادقة لعودة حقوقهم.

وتمنى الصبيح من جموع المزارعين الحضور مع أعضاء مجلس الأمة صباح اليوم الأربعاء ليصل صوت المزارع إلى المسؤولين حفاظا على حقوقهم

وأشار إلى ان الخطوة اللاحقة في حال عدم الاستجابة وزارة الشؤون للمذكرة المرفوعة ستكون في المطالبة بلقاء سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لكن بداية الطريق عند الوزيرة ذكرى الرشيدي لتصحيح خطأ القيادي الذي منح الشهادة للجنة وتقاضى عن جمعية عمومية ضمت مئات المزارعين.

واستعرض الصبيح الخطوات التي قام بها مجلس الإدارة ورفع المستندات الخاصة في الجمعيات العمومية إلى وزارة الشؤون ولكن للأسف لم نتلقى أي رد من أكثر من سنة علما انه وفق القانون انه في حال عدم للرد خلال أسبوعين تعتبر الإجراءات المتبعة قانونية ولا تحتاج إلى أي تعديل مشيرا الى ان ماتقوم به اللجنة تزوير على الجمعية والعمومية والاتحاد مشيرا الى ان الجمعية العمومية للانبعي تقوم على عام 2011 وعندما قام سعود العرادة بطلب تفسير عن الجمعية العمومية التي يحق لها الانتخابات جاء الرد ان الحكم تم تنفيذه أمام قاضي التنفيذ لكنهم ضربوا تلك الاحكام عرض الحائط ولم يلتزموا بها مشيرا الى ان وزارة الشؤون لم تعارض على الجمعية العمومية التي زكت مجلس براك الصبيح بأجماع أعضائها خاصة وان تلك الجمعية نظمت بشكل محايد من عدد من المزارعين المسددين لاشتراكاتهم لكنهم يخططون اليوم لتنظيم انتخابات بدون الدعوة لجمعية عمومية وهذه بلطجة واضحة وحتى الانبعي لم يسدد اشتراكاته حتى اليوم فكيف يمثل المزارعين ولن نصل الى حل الا من خلال ضغط سياسي ووزارة الشؤون ممثلة بذكرى الرشيدي وضع حل قاطع ووهذه مسؤوليتها السياسية.

■ رفعنا ثلاث دعاوى مستعجلة لإبطال عمومية الأنبعي وشهادة الشؤون والدعوة للانتخابات

براك الصبيح يتحدث خلال اللقاء

■ أحد البنوك أصدر دفتر شيكات للجنة لا يحق لها التصرف بأموال الاتحاد بشهادة مبهمة

## تتمات

### تعديل «الصوت الواحد»

الصوت الواحد ، مؤكدين أنه أثبت أنه الأفضل والأصلح للبلاد ، كما أنه سمح بتمثيل كل شرائح وأطياف الشعب الكويتي تحت قبة البرلمان.

وقال النائب عبد الرحمن الجيران في تصريح لـ «الصباح» : «إن هناك توافقا على أفضلية نظام الصوت الواحد ، خصوصا في ظل ما بات معروفا من أن نظام الأربعة أصوات أفرز نتائج سلبية ، على عكس «الصوت الواحد» الذي أمكن من خلاله تجاوز كثير من الإفرازات غير المرغوب فيها في المجتمع الكويتي ، وفعلا فقد سمح بمشاركة شعبية واسعة ، وتمثيل اشمل لشرائح المجتمع» .

أضاف الجيران : «وإذا كان هناك من تصورات او رؤى لتعديل الدوائر ، فإنها ستكون محل بحث ، ولو صار عليها توافق فستطرح في المجلس ويصوت عليها ، لكن حتى الآن فإنني أتصور أن نتائج الصوت الواحد مرضية ومقبولة من قبل الجميع» .

من جهتها أكدت النائبة د . معصومة المبارك أن لديها قناعة تامة بأن «الصوت الواحد هو النظام الذي يجب المحافظة عليه، لأنه أيا كانت السلبيات التي شهدناها من ممارسة الصوت الواحد فإنها لا تقارن على الإطلاق بالسلبيات التي شهدناها بممارسة الصوتين او الأربعة أصوات السابقة ، ومن ثم فلابد ان تكون هناك دراسة لهذه المقترحات .

وأوضحت المبارك أن اللجنة التشريعية ولجنة الداخلية والدفاع هما اللجنتان المعنيتان بالتعاون مع الحكومة للتوصل إلى الصيغة الأنسب للممارسة الديمقراطية ، لكن أيا كان توزيع الدوائر بقناعتي الراسخة لا يجب ان يمس الصوت الواحد ، رغم أن هناك أصواتا تنادي بالعودة مرة أخرى للأربعة أصوات او الصوتين .

بدورها شددت النائبة صفاء الهاشم على «موقفها الثابت من النظام الانتخابي وفقا للصوت الواحد» ، وقالت: تقول لرئيس الوزراء إن الأصوات العالية المطالبة بتغيير هذا النظام تؤكد لنا مدى ارتباطها بالصفقات الحكومية النيابية بالذات التي تمخضت عنها تشكيلة مكتب المجلس .

أضافت الهاشم مخاطبة رئيس الوزراء : «لا تكن طرفا في التغيير يا سمو الرئيس لمصالح البعض ومساعدتهم على العودة للمجلس مرة أخرى ، لاسيما بعد أن أصبح من الصعب رجوعهم بعد نجاح مخرجات الصوت الواحد واقتلاع الأصوات النشاز، وتأكد من كل المعطيات التي حواليك» ، مضيفة : «اللي خوّن فيك مرة يسوّيها مرة ثانية.. وأنت تعلم بالذات من تقصد» .

كما رد النائب سعود الحريجي على الدعوات المنادية بتعديل النظام الانتخابي الحالي ، مؤكدا «لا نرضى الا بما ارتضيناه وبما هو قائم الآن ، وهو الصوت الواحد في خمس دوائر ، وهو مطلب أميري ومطلب شعبي» .

وذكر أن «أهمية الانتخابات الأخيرة تتمثل بأنها أتت بنظام الصوت الواحد بعد تحصين المحكمة الدستورية له» ، موضحا أن «مميزات هذا النظام اعطاء فرصة لمشاركة المجتمع بفئاته كافة ، لا سيما الاقليات، حيث اصبح بمقدورها ايصال مرشحيها الى المجلس، اضافة الى ميزة منع تبادل الاصوات من خلال التحالفات التي كانت تحدث سابقا في نظام الاصوات الاربعة» .

وشدد على أن «الصوت الواحد يجعل الناخب يركز اكثر على اختيار مرشحه باقتناع ، بعيدا عن المحسوبية او العلاقات الاجتماعية وغيرها» .

في سياق نيابي آخر أعلن النائب فيصل الدويسان عن عزمه تقديم استجواب لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في أول استجواب بالمجلس الجديد اما 2013 بداية دور الانعقاد المقبل ، وذلك على خلفية توقيع عقد جاء في محاور استجوابه لوزير الداخلية السابق الشيخ احمد الحمود مع شركة مملوكة لإسرائيل ، حيث أكد الدويسان أنه سيستجوب الخالد ما لم يتراجع ويلغي عقد «سنستار» ويحقق في كيفية إمضاء العقد ، لافتا إلى ان المشروع يتعلق بالحدود الكويتية – العراقية عبر تحديد حدود غير مرئية وأجهزة إسرائيلية.

من جهته أكد النائب راكان النصف أن على الحكومة تحرير المزيد من الأراضي وتطوير قانون الرهن العقاري من أجل المساهمة في حل الأزمة السكانية التي تعاني منها الكويت.

وقال: تابعت ما نشر في الصحف من تصريحات لوزير الاسكان عن حلول للقضية الاسكانية ، وأمد يد التعاون له لوضع حلول حقيقية للأزمة وليس حلولا ترقيعية ، مشيرا إلى أنه بالإضافة الى زيادة القرض الاسكاني على الحكومة تحرير المزيد من الأراضي واشراك القطاع الخاص وتطوير قانون الرهن العقاري ، وذكر أن «أمام الوزير الأذينة فرصة لتقديم ما تتطلبه القضية الاسكانية من تشريعات لتنظرها اللجان البرلمانية لإعداد تقاريرها لبداية دور الانعقاد المقبل.

من ناحيته وجه النائب صالح عاشور سؤالا الى وزير النفط مصطفى الشمالي ، حول مكافآت مالية في وزارته .

وقال عاشور في سؤاله : تصرف لقياديي شركات النفط مكافأة نهاية خدمة تصل إلى مبالغ كبيرة جدا ، لذا يرجى تزويدي بالأسس القانونية الصادرة التي يتم على أساسها الصرف مع بيان معايير هذا الصرف وكيفية حساب المبلغ من موظف وآخر ، ومن أين تؤخذ المبالغ ؟ هل من الميزانية العامة للدولة أم من ميزانية وزارة النفط ؟ و لماذا لا تصرف هذه المكافأة لجميع الموظفين في القطاع النفطي وعلى أي أساس يتم صرفها للقياديين فقط ؟ كما أرجو تزويدي بهذه القرارات سواء من وزير النفط أو مجلس الخدمة أو مجلس الوزراء .

كما طلب تزويده بقائمة بأسماء جميع القياديين بالنفط الذين تم انهاء خدماتهم خلال الخمس سنوات الماضية وإلى الآن مبينا فيها المنصب الوظيفي وقيمة المكافأة وأساس الصرف .

إلى ذلك استهجن النائب حمدان العازمي «السياسة التي تتبعها الحكومة في عملية التوظيف وتسكين الوظائف القيادية في البلاد ، ففي الوقت الذي تقوم به بعض الوزارات بتسكين وتثبيت قياديها تعمل الاخرى على احالة قياديها للتقاعد ومحاربة موظفيها وكوادرها الاساسية واغلاق باب التعيينات الاخرى» .

وقال العازمي في تصريح صحافي ان «الحكومة ملزمة في العمل بناء على آلية واضحة وكفريق واحد والابتعاد عن الاجتهادات الفردية» ، مشيرا الى « عدم وجود تنسيق حكومي في الية التوظيف» .

وانتقد «مايقوم به بعض الوزراء من تعامل في وزاراتهم وهذا دليل على وجود تخبط واضح «مستشهدا بـ » مايحدث في سياسة وزير التربية د.نايف الحجرف باحالة قياديي الوزارة للتقاعد دون وجود بدائل مدروسه كما حدث مع موجهي عموم المواد الدراسية» .

على صعيد آخر سأل النائب عسكر العنزي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله عن الأسباب التي أدت إلى عدم تطبيق الحكومة لقانون تجنيس 4 آلاف من البدون في 2013 والذي أصدره المجلس المبطل.

وجاء في سؤاله : وافق المجلس السابق المبطل «مجلس ديسمبر 2012» في جلسته بتاريخ 2013/3/20 على الاقتراح بقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013 ، وفي 2013/4/7 تم نشر القانون سالف الذكر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم 1126 ، ورغم مرور نحو 4 اشهر على نشر القانون في الجريدة الرسمية ، الا انه لم تطبقه الحكومة حتى الآن ، ولم تقم بتجنيس اي عدد من أبناء فئة «البدون» المستحقين للجنسية حتى الان ، رغم ان القانون نص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013م ليتراوح ما بين 2000 الى 4000 شخص .

وأكد العنزي أن عدم تطبيق الحكومة للقانون بحرمان البدون المستحقين للجنسية من هذا الحق بعد استهانة واضحة بالإرادة الشعبية المتمثلة في إرادة نواب الامة الذين اقروا القانون سالف الذكر للتخفيف من معاناة فئة البدون الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن البلاد وولدوا وترعرعوا على ارض الكويت ولا يعرفون وطنا آخر غير هذا الوطن .

كما طلب الرد على تساؤلاته لإيضاح ما إذا كانت الحكومة قد التزمت بتطبيق قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013 م والذي وافق عليه مجلس 2012 المبطل ؟

### الحكومة: التوجيهات

دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية بعظيم تقديره واعتزازه بمضامين النطق السامي والخطاب الأميري في جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة وما تفضل به حضرة صاحب السمو الأمير من توجيهات ونصائح سديدة للحكومة لتحقيق الإصلاح الشامل ودفع مسيرة التنمية وتلبية آمال وتطلعات المواطنين.

وأشار إلى ما تعهدت به الحكومة أمام سمو الأمير ومجلس الأمة والشعب الكويتي من توجهات رسمت ملامح تحرك الحكومة في المرحلة القادمة وذلك في الكلمة التي ألقاها سمو رئيس مجلس الوزراء في هذه المناسبة.

وقد أكد مجلس الوزراء أن التوجيهات السامية والنصائح السديدة التي وجهها حضرة صاحب السمو الأمير بالإضافة إلى توجهات الحكومة المشار إليها هي محل التزام جاد تستوجب من الحكومة بذل قصارى الجهد لتنفيذها ليتحقق الإصلاح المنشود وترى المشروعات الحيوية طريقها إلى النور وذلك وفقا لنهج عملي واقعي جديد يوفر آليات المتابعة والتقويم وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب تنتقل بأداء الأجهزة الحكومية إلى مرحلة عامرة بالإنجاز والأداء الفاعل الذي من شأنه تحقيق الغايات الوطنية المنشودة وتجسيد آمال وتطلعات المواطنين.

وأحيط المجلس علما بأمر سمو الأمير تكليف سمو رئيس مجلس الوزراء بترؤس وفد دولة الكويت لاجتماعات الدورة القادمة «68» للجمعية العامة للأمم المتحدة – ممثلا عن حضرة صاحب السمو الأمير.

### ذكرى: الحملة

وقالت في البيان «نشرت احدى الصحف المحلية الصادرة بتاريخ 2013/8/11 في صفحتها الأولى عنوانا رئيسيا بارزا جاء فيه «الرشيدي تعين المزيد من أقاربها» وقد جاء في تفاصيل الخبر أنه لا تزال الوزارة تعاني تخبطا في قرارات الوزيرة ووكيل الوزارة بعد أن تحولت عملية التكليف في بعض المناصب لمصلحة أقرباء الوزيرة.

وأضافت ومحاولة من الجريدة لإعطاء الانطباع للقارئ الكريم بأن هناك سلسلة من قرارات التنفيع بإسناد مناصب لأقرباء الوزيرة بدأت فقرتها الثانية بعبارة أخر مظاهر هذا التخبط والتجاوزات صدور قرارات بتعيين عدد من أبناء أقاربها خلال فترة الانتخابات في بعض إدارات العمل الأمر الذي أثار الاستغراب والدهشة، وإمعانا في إيهام القارئ الكريم ولإقناعه بصحة إدعاءات تلك الجريدة أورد محرر الخبر بين قوسين عبارة «تحتفظ تلك الجريدة بقرارات التعيين» ليوهم القارئ الكريم أن ما سطره حقيقة ثابتة لا تقبل النقاش، مكملا خبره بذكر ثلاثة مناصب إشرافية فقط ومختتما فقرته بذكره أن الجميع ينتمون إلى القبيلة نفسها.

وتابعت وفي الفقرة الثالثة ذكر محرر تلك الصحيفة أن الوزيرة كانت قد عينت شقيقتها لتقديم الإستشارات في مجال الرعاية الاجتماعية والمرأة والطفل مقابل مكافأة 1250 دينارا خارج أوقات الدوام الرسمي ومن أنها خريجة معهد تجاري.

وزادت الرشيدي ومما سلف أود أن أبين للرأي العام وللصحافة الكويتية والأخوة المواطنين والمواطنات هذا الرد:

واستدركت يؤسفني أن تورد تلك الصحيفة عبارات لتضليل القارئ الكريم وإيهامه بصحة واقعة لا وجود لها على أرض الواقع، فأين المزيد من التعيينات التي أشار لها العنوان الرئيسي للصحيفة؟ ومتى تمت؟ فقد كان الأجدر بتلك الصحيفة أن تحدد وتذكر تواريخ التعيينات ليتسنى للقارئ الكريم الإطلاع على تلك الحقائق والحكم عليها إن وجدت.

واستطردت ولكن ذلك كشف ما ورد بالعنوان الرئيسي ما هو إلا افتراء وتجن القصد منه تشويه سمعتي السياسية وإظهاري بمظهر المخل بواجباتي الدستورية، فالعنوان قد جاء عاريا عن الصحة تماما.

وأردفت وإمعانا في تشويه الحقائق، ومحاولة من ذلك المحرر في تلك الصحيفة على تأكيد ما يدعيه ذكر ثلاث تكليفات مجتزأة هم تكليف رئيسي قسم بمهام مراقبين وتكليف موظف بمهام رئيس قسم، ولكنه أبى إلا أن يكشف كذب خبره عندما استدرك بذكره أن الثلاثة ينتمون إلى ذات القبيلة ويعني قبيلة «الرشايدة» الكريمة، وهنا أؤكد لجميع المهتمين والقراء الكرام أنني لم أعين أي قريب لي حتى الدرجة الخامسة أو السادسة في أي مناصب إشرافية واتحدى تلك الصحيفة أمام أهل الكويت أن تثبت تعييني لشخص واحد فقط لأي وظيفة إشرافية خلال تسلمي لحقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لأي من أقربائي.

وقالت أما إذا كان محرر تلك الصحيفة يخلط ما بين الأقارب وبين أبناء قبيلة الرشايدة الكرام عامدا أم جاهلا، فليكن معلوما لتلك الصحيفة بأن قبيلة الرشايدة الكرام هم أحد شرائح النسيج الاجتماعي بدولة الكويت وتعدادهم بعشرات الألوف بالدولة ويعاملون بوزارة الشؤون، الاجتماعية والعمل كسائر اخواني واخواتي موظفي الوزارة، وإن اعتقدت تلك الصحيفة ان كوني انتمي لهذه القبيلة الكريمة يجعل كل من ينتمي لهذه القبيلة قريباً لي فهذ شرف احمله لكنه لا يجعلني في موقعي الوزاري الا ان اقف على مسافة واحدة من جميع العاملين في الوزارة، وليكون اهل الكويت الكرام على بينة من هذه الافتراءات والحملة الظالمة التي اتعرض لها فإنني سأضع اختياراتي اثناء تولي حقيبة وزارة الشؤون، الاجتماعية والعمل في الحكومة السابقة والحالية أمامهم، فقد رشحت الاخوة والاخوات الافاضل التالي أسماؤهم للمناصب القيادية والرفيعة وهي قرارات يعود لي اختيارها وفقا للقوانين والنظم فهل من بينهم أي من أقربائي؟:عبدالمحسن مشوط المطيري «وكيلا للوزارة»، د. زكي السليمي «وكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية» بالتكليف، د. حسين دويهيس «وكيل الوزارة المساعد لقطاع الشؤون، الإدارية والمالية» بالتكليف، د. فاطمة الملا «وكيل الوزارة المساعد لقطاع شؤون الرعاية» بالتكليف، صلاح الرباح «وكيل الوزارة المساعد لقطاع التعاون» بالتكليف، اسلم السبيعي «مدير إدارة الرعاية الأسرية» بالتكليف، هناء الهاجري «مدير إدارة العلاقات الخارجية» بالتكليف، خلف الطواش «مدير ادارة العلاقات العامة» بالتكليف، أحمد الصانع «مدير إدارةالجمعيات الخيرية والمبرات» بالتكليف، يوسف العفاسي «مدير ادارة الجمعيات الأهلية» بالتكليف ، عبدالله الحمدان «مدير ادارة خدمة المواطن» بالتكليف.

ونبهت إلى أنه وازاء هذه الحملة الشعواء والمنظمة التي شعر بها كل المخلصين من اهل الكويت فإنني اؤكد انها لم ولن تثنيني عن المضي قدما على فتح ملفات الفساد الذي يعج في سوق العمل والذي تقف خلفه استمراره قوى يعرفها الجميع،كما ولن اتردد عن تكليف الكفاءات وضخ الدماء الشابة بالوزارة للارتقاء بالخدمات التي تقوم بتقديمها.

وجددت التأكيد على أن ما ذكره محرر تلك الصحيفة من ختام الفقرة الثالثة بأن شقيقتي هي خريجة معهد تجاري فأود أن يعلم القارئ الكريم ان شقيقتي هي موجه عام بوزارة التربية وحاصلة على الشهادة الجامعية من جامعة الكويت منذ ما يزيد عن 25 عاما وقد تم الاستعانة بخدماتها منذ يناير مطلع هذا العام لمدة سنة، وقد وردت موافقة ديوان الخدمة المدنية على الاستعانة بخدماتها، وقد قرر الديوان المكافأة المالية المقررة لها، وهذا ليس بجديد حيث مضى عليه ما يزيد عن سبعة اشهر واثير من البعض هذا الامر في المجلس السابق وتم الرد عليه في حينه الامر الذي يثير الاستغراب بإثارته من جديد وبهذا الصخب الغير مبرر، مما يضع الكثير من علامات الاستفهام حول من وراء هذه الحملة الظالمة.

وخلصت إلى القول، وارجو من جميع الصحف ووسائل الاعلام الكويتية تحري الدقة والبعد عن التجني والافتراءات داعية المولى عز وجل ان يحفظ الكويت في ظل قيادتنا الممثلة بحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

هذا واستغرب عضو مجلس الأمة النائب عادل الجارالله الخرافي«الهجمة الشرسة التي تطال شخوص القياديين في الدولة»، مؤكدا أن «ما يحدث ليس من عادات المجتمع الكويتي الأصيل خاصة في هذا الوقت الذي نحتاج به إلى تضافر الجهود بدلا من خلق الأزمات».

وأضاف أن «وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي سبق لها الوصول إلى مجلس الأمة المبطل من خلال صناديق الاقتراع وهذا ما جعل الحكومة تثق بقدراتها التي رأيناها من خلال الإصلاح الذي قامت به بمكافحة الفساد وتعديل القوانين وضخ الدماء الجديدة الشابة في مختلف قطاعات العمل حتى وان أختلفنا في بعضها »،مشيرا الى أن «ما يحدث ليس انتقادا بل محاولة لعرقلة مسيرتها في الإصلاح والإنجاز من خلال الضغط عليها بسبب الجدية في تطبيق القانون».

وبين الخرافي ان «نواب الأمة لن يتخاذلوا في الرقابة والعمل على تفعيل أدواتهم الدستورية في حال وجود أي تجاوزات يقوم به أي وزير ولكن أن يكون ذلك من خلال القنوات الدستورية لافتا الى أن «ما يحدث الأن مع وزيرة الشؤون هجمة مبرمجة ستطال جميع القياديين بما فيهم النواب من أجل عدم استقرار الحياة السياسية».

وطالب الشعب بـ «عدم الالتفات لمثل هذه الشائعات التي لا تصب في مصلحة الوطن والمواطن ، وكفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع مما يتطلب الدقة في نقل الأخبار».

واستغرب النائب سلطان اللغيصم الشمري الهجوم الذي تتعرض له وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكري الرشيدي في الآونه الأخيرة متسائلا عن توقيت هذا الهجوم والتصعيد وهل مصدره متضررين من قرارات الوزيرة الإصلاحية ؟ وقال الشمري إيجابياتها وإنجازاتها لم يستطع اي وزير سابق في إقرارها نتيجة ضغوط المتنفذين ونجحت في معالجة اختلالات سوق العمل وإنهاء عهد الشركات الوهمية ومحاربتها لتجار الإقامات وإبعاد العمالة المستقدمة بتأشيرات مزورة وتحميل أصحاب الشركات المسؤولية ..

### المطيري: لم يصدر

وأشار المطيري الى أنه ماتم في الاونة الاخيرة ما هو الا تكليف مؤقت لبعض المسؤولين بالاضافة الى عملهم الاصلي من اجل القيام بالمهام المكلفين بها وذلك لان مسؤولي هذه المناصب اما في اجازة دورية أو شغلت مناصبهم بتكاليف مؤقتة ولا يترتب للمكلفين في هذه المهام حق مكتسب وفقا للقوانين واللوائح القانونية بهذا الشأن.

### «الأشغال»: أنجزنا

تركيب عدد 342 قطعة جسر ، وقال مهندس مشروع تطوير طريق الجهراء المهندس ياسر بودستور: ان تطوير طريق الجهراء يعد أحد اضخم مشاريع البنية التحتية والطرق متعددة الأدوار في العالم والذي تقوم عليه وزارة الأشغال العامة في الكويت بالتضامن مع الائتلاف الإستشاري لمجموعة لويس برجر العالمية والمكتب العربي للاستشارات الهندسية كأحدى اهم النهج الاستراتيجية لتطوير شبكة الطرق والطرق السريعة وترقية سلامتها بهدف رفع القدرة الاستيعابية للشارع والتقليل من الازدحام المروري وخفض نسب الحوادث المرورية».

كما اشار بودستور الى ان المشروع يتكون من خمس مراحل للعمل وهم المرحلة الأولى، التي تبدأ من بوابة الجهراء إلى طريق المطار، والمرحلة الثانية، من شارع دوار الأمم المتحدة إلى طريق المستشفيات ، والمرحلة الثالثة، من طريق المستشفيات إلى طريق الغزالي، ثم المرحلة الرابعة، من طريق الغزالي إلى طريق المطار والمرحلة الخامسة وهي تقاطع طريق الغزالي وأضاف انه انقضى حتى الآن 1040 يوما 51 في المئة منذ بدء العمل بالمشروع ومتبقي 948 يوما طبقا للجدول الزمني المعتمد.

وفي تفصيل عن الأعمال الإنشائية بالمشروع، أكد أن عمليات تركيب قطع الجسور تتم بخطوات متقدمة بفضل استخدام التقنيات الحديثة والتي تتمثل في الرافعات المعلقة المتحركة التي تم تشغيل 2 منها وسيتم تركيب وتشغيل الثالثة بنهاية العام ، وعلى ذلك فانه قد تم استكمال تركيب عدد 120 قطعة جسر من الطريق العلوي الرئيسي انطلاقا من مطلع الجسر بين منطقة غرناطة والأندلس وحتى فوق دوار الامم المتحدة ، كما تم استكمال تركيب عدد 220 قطعة أخرى بمناطق مختلفة.

وفي استفاضة منه قال بودستور: تم استكمال 360 خازوقا و288 قاعدة عامود و عدد 212 عامودا خرسانيا و28 من وحدات الركائز الرئيسية للجسور وذلك في جميع مراحل العمل بالمشروع، مستطردا: تم إنتاج 1174 قطعة من قطع الجسور التي يتم تصنيعها في ساحة الصب والإجهاد المسبق في منطقة الدوحة وتوريد وتركيب 342 قطعة. أما عن أعمال الطرق ونقل المرافق، فقد تم فتح 19 تحويلة مرورية في جميع مراحل المشروع بغية إستكمال الأعمال الإنشائية المطلوبة والإنتهاء من 77 في المئة من أعمال خطوط كيبلات الكهرباء، و53 في المئة من أعمال خطوط التليفونات، و67 في المئة من أعمال خطوط المياه، و11 في المئة من أعمال خطوط مجارير الأمطار، و32 في المئة من أعمال خطوط الصرف.

### «التجمع السلفي»

اعضائها وتحديد اولوياتها».

ويمثل التجمع السلفي في مجلس الامة الحالي النواب عبدالرحمن الجيران وعلي العمير وحمود الحمدان.

وقال الجيران إن الكتل البرلمانية صنيعة العمل النيابي تعمل لمراعاة مصلحة الكويت بالدرجة الاولى وتقريب الاولويات على حسب التقارب.

### سرقات «الكيابل»

من اهالي المنطقة عن الانقطاع، وتوجهت الفرق الى الموقع مباشرة، واكتشفت الخلل مبكرا، حيث لاحظت قطعا للكيابل النحاسية وعرفت المشكلة وباشرت في اجراء الاصلاحات، وتبين ان الانقطاع كان في القطعتين الثالثة والرابعة من المنطقة، وتمت اعادة التيار بصورة كاملة بعد ذلك.

واستعانت الوزارة بمحولات الديزل لامداد الطاقة لحين الانتهاء من جميع الاصلاحات الكهربائية، حيث تبين ان المحطة افتقدت نحو 20 ميغاوات من اجمالي الطاقة بسبب هذه السرقة. وسجلت في شانها قضية لدى مخفر المنطقة، وجار البحث في القضية.

### «السكنية» تدعو

وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير البلدية م. سالم الأذينة للإسراع بتسليم المواطنين المخصص لهم قسائم بمشروع النسيم وبتحركات شخصية لحث مسؤولي المؤسسه لتعجيل الإجراءات.

وأكدت المؤسسة في بيان صحافي أمس وجوب اصطحاب المواطنين شهادة من التسجيل العقاري باسم الزوج والزوجة والابناء اضافة الى بطاقاتهم المدنية ومراجعة ادارة خدمة المواطن في المؤسسة.

### المنامة: دعوات

عن بريطانيا عام 1971، وذكرت وكالة أنباء البحرين أن رئيس الوزراء حذر «أولئك الذين يقفون وراء هذه الاحتجاجات بأنهم سيتعرضون للعقاب» ، وذلك في أحدث مواجهة متوقعة بين المعارضة والحكومة التي ابتدأت في مطلع 2011 بمناسبة ما يعرف بـ «الربيع العربي».

ودعا محتجون استلهموا احتجاجات قادها شبان في مصر الشهر الماضي ، إلى مسيرات الاربعاء في وقت تتصاعد فيه حدة الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين المؤيدين للمعارضة.

ونقلت الوكالة عن رئيس الوزراء قوله بعد اجتماع لمناقشة الاستعدادات للتصدي للاحتجاجات المزمعة : «الدعوات المشبوهة للخروج على النظام والقانون ومن يقف وراءها ستجابهها الحكومة بإجراءات وتدابير حازمة».

وأضاف قائلا : «ستعاقب «الحكومة» من يقف خلفها استجابة لتوصيات المجلس الوطني التي تشكل إرادة شعب البحرين.»

ووفقا لمواقع إعلامية اجتماعية فإن حركة «تمرد البحرين» هي تجمع فضفاض لنشطاء بالمعارضة يطالبون «بالديمقراطية والحرية في البحرين» من خلال مظاهرات حاشدة مناهضة للحكومة.

### السعودية: لم نسجل

المعتمرين والزوار أكثر من خمسة ملايين فانه لم تسجل أي اصابة بامراض وبائية مشيرا الى انه غادر جميع المعتمرين المملكة ولم يبق سوى 200 الف منهم.

واوضح ان الوزارة قدمت خدمات طبية عبر مرافقها لأكثر من 146 الف معتمر وزائر في مكة المكرمة والمدينة المنورة فيما سجلت العديد من الإنجازات خلال الفترة الماضية منها اطلاق المرحلة الأولى من خدمة 937 لخدمة المرضى وذويهم وتلبية احتياجاتهم إضافة إلى الرد على الاستفسارات والشكاوى.

كما بلغ عدد المستفيدين من برنامج الطب المنزلي حتى نهاية الربع السنوي الثاني لهذا العام 28 الف مريض من خلال 173 مستشفى ينطلق منها 281 فريقا طبيا اضافة الى اقرار إنشاء مركز للوقاية من الأمراض ومكافحتها ضمن الهيكل التنظيمي ل